

## قرار

بتاريخ 17 أكتوبر 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 292 في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- ضفاف البحيرة تونس 1053.

### من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد 01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد 46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد 01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون عد 10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عد 3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات الفضاء المنقح والمتمم بالأمر عد 53 عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 22 سبتمبر 2016 والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضيها القانون لإيقاف ترويج العرض المتظلم منه وسحب وسائله الإشهارية إلى حين البت في أصل القضية.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد1512د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 27 سبتمبر 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقتية الى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات محامي شركة "أورنج تونس" الأستاذ لطفى غليس حول مطلب التدابير الوقتية المرفوع ضدها والواردة ضمن مراسلتها عد1712د بتاريخ 22 سبتمبر 2016.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "اتصالات تونس" تقدمت بتاريخ 26 سبتمبر 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد375د تضمنت تظلمها من تعمد "أورنج تونس" تسويق عرض تجاري تحت تسمية "Flybox Plus" امتد إلى غاية 30 سبتمبر 2016 والذي خولت من خلاله لمشركيها التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

- خط هاتفي قار.
- رصيد بقيمة 5 دنانير من المكالمات المجانية صالحة نحو جميع المشغلين المحليين والدوليين
- الإبحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق عالية تصل إلى 20 جيجابايت صالحة لكامل اليوم بصفة مسترسلة بمعلوم شهري يقدر بـ 30.333 دينار فقط، منتهية إلى طلب الإذن بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على المدعى عليها.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "اتصالات تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد "أورنج تونس" تسويق عرض تجاري تحت تسمية "Flybox Plus" امتد إلى غاية 30 سبتمبر 2016 والذي خولت من خلاله لمشركيها التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

- خط هاتفي قار



- رصيد بقيمة 5 دنانير من المكالمات المجانية صالحة نحو جميع المشغلين المحليين والدوليين.  
- الإبحار عبر شبكة الأنترنت للهاتف الجوال من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق عالية تصل إلى 20 جيجابايت صالحة لكامل اليوم بصفة مسترسلة بمعلوم شهري يقدر بـ 30.333 دينار.

مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بأن المعلوم الشهري الموظف على المكتتبين لا يكفي لوحده لتغطية تكاليف الامتياز المتعلق بخدمة الأنترنت وهو ما يتعارض على حد قولها مع مقتضيات النقطة h من الفصل 3 من قرار الهيئة عد54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها الذي فرض أن لا تقل تعرفه 1 جيفاييت من الأنترنت عن الدينارين، مذكرة بالمراسلة الصادرة عن الهيئة بتاريخ 8 جانفي 2016 والتي أكدت من خلالها على ضرورة احترام السعر الأدنى المار ذكره، مؤكدة على أن استعمال الترددات الراديوية من قبل منافسيها لتوفير خدمات الأنترنت من شأنه أن يعمق خسائرها على مستوى سوق الأنترنت عبر الخطوط الرقمية اللامتوازية، مدعية أن هذه الممارسات ألحقت بها أضرارا يصعب تداركها بحكم تجميد مبيعاتها الناجم عن عدم الترخيص لها في تسويق عروضها التجارية المتعلقة بخدمة الأنترنت عبر تقنية ADSL علاوة على التأثير سلبا على مواردها ومصالحها المالية من ناحية وتقويض قاعدة مشتركيها من ناحية أخرى وانتهت إلى طلب الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف ترويج العرض المتظلم منه وسحب وسائله الإشهارية إلى حين البت في أصل القضية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ المنجي العيساوي بتاريخ 08 سبتمبر 2016 تحت عد123034 عدد تضمن معاينة للعرض التجاري "Flybox Plus" على الموقع الإلكتروني الخاص بشركة "أورنج تونس" مرفقا بوثيقة اشهارية للعرض موضوع النزاع.

وحيث تمسك محامي المدعى عليها في جوابه على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضد منوبته أن رفع مطالب التدابير الوقائية لا يمكن أن يقبل منطقا وقانونا إلا باحترام الصيغ والشكليات الوجوبية لتحرير الدعاوى المنصوص عليها بالفصل 67 جديد من مجلة الاتصالات، مشددا على أن المدعية لم تبين ماهية الأضرار المسجلة في جانبها ولا مناطها كما لم تأت على المعطيات الفنية والمالية التي من شأنها أن تجعل هذه الأضرار صعبة التدارك مستقبلا خاصة وأن القاعدة في المجال التجاري تقتضي أن الضرر المالي يبقى قابلا للتعويض في كل الحالات، مشيرا الى أن الهيئة في نطاق سلطتها التقديرية واجتهادها اتخذت هذا المنحى من التعليل عند البت في مطالب التدابير الوقائية باعتبار وأن في انعدام اثبات الضرر تفقد المطالب جديتها طالبا القضاء برفض المطلب نظرا لحصول منوبته على موافقة الهيئة على تسويق العرض المتظلم منه استنادا لقرار الهيئة عدد 03 المؤرخ في 07 جانفي 2016.



## الهيئة

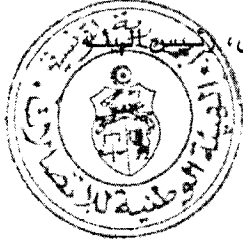
حيث يهدف المائل الى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية لإيقاف ترويج العرض المتظلم منه وسحب وسائله الإشهارية إلى حين البت في أصل القضية.

وحيث اقتضى الفصل 73 جديد من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم الى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع الى ملف المطلب الراهن والأوراق المرفوعة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد اليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحي التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية وعلى قاعدة مشتركيتها يستوجب القيام بأبحاث و تحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

## ولهذه الأسباب



وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

صلا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
يقضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصفة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات